بعيداً من مرماه، فهو يواجه تحدياً لا يقل شأناً عمّا يواجهه الآخرون؛ اذ أنه، «في خطابه، سلّم الضفة الى المنظمة، معترفاً بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ الّا أن ثلثي الرعايا الاردنيين هم فلسطينيو الاصل؛ واذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية حقاً هي ممثلهم الشرعي الوحيد، فان ياسر عرفات، وليس الملك حسين، هو الذي يجب أن يحكم في عمان... وان فلسطين بعاصمة لها في عمان، واسرائيل بعاصمة لها في القدس، ستستمران في النزاع على الضفة الغربية؛ الّا ان هذا النزاع بينهما سيكون صراعاً على أرض بين بلدين، وليس نزاعاً حول الوجود بين قوميتين متميزتين. لقد قضى الملك حسين بقراره على كل الخيارات الاردنية الموجودة؛ الّا انه ربما يكون قد أوجد خياراً جديداً... ولو كان ذلك لغير مصلحة خالقه، أي الملك» (شارل كروتامير، **السفير**، ١٩/٨/١٩٨٨، ص ١١؛ نقلاً عن **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩/٨/١٩٨٨).

## تحديات للشعب الفلسطيني

بغض النظر عن نوايا الاردن حين اتخذ قراراته الاخيرة، فان تلك القرارات، خاصة قرار فك الارتباط القانوني والاداري، يضع الشعب الفلسطيني وقيادته م.ت.ف. تجاه تحديات لم يواجهها من قبل، يمكن تلخيصها بتعبير «تحدي اتخاذ القرار وممارسة تنفيذه». وقد قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف): «ان المنظمة كانت تصرّ دائماً على ان ممارسة شؤون الفلسطينيين في الاراضي المحتلة هي مسألة تعنيها وحدها... [وهي] قادرة على تحمّل مسؤولياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بتأييد وحسن نوايا الدول العربية» (**الاهرام**، ٣٠/٧/١٩٨٨). وقال المستشار الاعلامي لرئيس م.ت.ف. بسام أبو شريف: «ان م.ت.ف. التي تقود معركتها حالياً ضد الاحتلال الاسرائيلي... قادرة، بالتفاف الشعب الفلسطيني حولها، على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة الناتجة عن الاجراءات الاسرائيلية المتمثلة في الحصار والتجويع، أو تلك التي ستنتج عن الغاء خطة التنمية الاردنية» (**الشرق الاوسط**، ٣١/٧/١٩٨٨). وقد حظر عرفات «اطلاق التعليقات العلنية على حركة الملك» «**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣/٨/١٩٨٨).

وباستثناء مؤيدي الاردن، حيث قال محافظ القدس من قبل الاردن، أنور الخطيب، على سبيل المثال، منتقداً الذين دفعوا الاردن الى اتخاذ قرار فك الارتباط: «انني أقول للسيد ياسر عرفات... اذا كان هناك أمل في حل سياسي للقضية الفلسطينية، فلن يكون الّا عن طريق تنسيق أردني ـ فلسطيني مشترك؛ ودون هذا لا أمل في حل سياسي... [و] اننا ننتظر نتائج القمة الاردنية ـ الفلسطينية التي ستعقد في عمان قريباً جداً، وآمل أن تسفر عن قرارات من شأنها توكيد وحدة الضفتين وليس المزيد من اجراءات الانفصال» (**القبس**، ٣/٨/١٩٨٨). باستثناء هؤلاء، فان المناخ العام في الاراضي الفلسطينية المحتلة اعتبر قرار الاردن فك روابطه بالضفة انتصاراً للقضية الفلسطينية وانجازاً من انجازات الانتفاضة. فقد قال استاذ الفلسفة في جامعة بير زيت، د. سري نسيبة: «ان هذا الاعلان يعطي الشعور بأن الامور تقترب من الحل الذي يؤدي الى اعلان الدولة المستقلة، وأشار... الى أن بعض المخاوف لا تزال تدور في أذهان المراقبين في القدس عمّا يمكن ان يخفي مثل هذا الاعلان في طياته، رغم أن الناس العاديين لا يخفون فرحهم، ويدينون للانتفاضة المستمرة التي أملت اتخاذ القرار الاردني؛ وأوضح أن انعكاسات القرار محدودة جداً، ولا تتعدى ارتباط ٢٤ ألف موظف بأجهزة حكومية، في حين تشكل الغالبية العظمى والتي تزيد على ٧٠ بالمئة من مجموع السكان العرب تحت سن الاربعين ما يمكن وصفه بالغالبية التي لا تعرف شيئاً عن المشاركة السياسية في الحياة الاردنية؛ وبالتالي، فان نموهم في ظل الاحتلال أفقدهم الكثير من الصلات التي يظن البعض أنه يصعب فصلها» (**الشرق الاوسط**، ٣/٨/١٩٨٨). وقال استاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت، صالح عبدالجواد: «ان هذا نصر، لأن الملك حسين استسلم للفلسطينيين... [لكن] ربما ندفع ثمناً باهظاً. فالناس، أحياناً، يعتقدون بأن شيئاً ما نصر كبير، ولكنهم يكتشفون، فيما بعد، أن هذا الشيء يحمل المشكلات لهم» (**المصدر نفسه**). وأعلن كثيرون «أنهم لن يسافروا اطلاقاً الى أن يحصلوا على دولتهم الفلسطينية وجوازاتهم الفلسطينية»